مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تأثر نظرية القرائن لتمام حسان بنظرية النظم للجرجاني

فاطمة عثمان محمد عثمان *

المستخلص :

هنالك كثير من النظريات التراثية أثبتت صلاحيتها للبقاء وأنّها ما تزال حبلى بكثير من الفوائد وأنّ الدراسات الحديثة لم تتجاوزها، ومن تلك النظريات نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، فقد أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة عظمة هذه النظرية ودقتها، وفي هذا البحث ننظر لهذه النظرية من منظور نظرية لغوية حديثة وهي نظرية القرائن لتمام حسان والتي قصد بها أن تكون بديلاً لنظرية العامل في النحو العربي.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على منهج الجرجاني ورؤيته للقرائن ومفهومه للنظم ومقارنة كل ذلك بما ورد عند تمام حسان في نظرية القرائن لمعرفة تأثير الجرجاني في تمام حسان وبيان أهمية نظرية النظم.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي ومن أدواته التحليلالذي يقوم على استقراء الظاهرة وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية. إلى جانب استخدام المقارنة في استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين جهود الجرجاني وتمام حسان.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنّ الجرجاني عرف مفهوم القرائن وتحدث عنه وفصل القول فيه متناولاً معظم القرائن التي تحدث عنها تمام حسان وإن لم يستخدم مصطلح القرائن. وعلى الرغم من اختلاف غاية كلٍ من الجرجاني وتمام حسان من دراسته إلاّ أنّ نظرية النظم تعتبر أساساً انطلق منه تمام حسان.

الكلمات المفتاحية: النظم، القرائن، نظرية

Abstract

There are many traditional theories which are valid and worthy to survive. These theories are still pregnant with a lot of advantages which modern studies have never surpassed. One of these theories is the theory of construction by Abdel Gahir Al Jurjany. The current linguistic studies have ensured the magnificence and accuracy of this theory. The paper has investigated this theory with respect to modern linguistic theory known as combined linguistic clues/evidence theory by Tammam Hassan . This theory was tended to replace the theory of agent in the Arabic grammar. The paper has aimed to explore Al Jurjany 's approach and his view on the linguistic clues/evidence theory and the theory of construction (wording) and compare them with Hassan's to know Al Jurjany 's influence on him and highlight the importance of the theory of construction. The study has adopted descriptive analytical approach which aims to investigate and analyze the phenomenon to arrive at scientific results. Comparative method was also adopted to examine the similarity and differences between Al Jurjany and Hassan. The study has arrived at several results. The most important ones are that although Al Jurjany has defined and elaborated most the clues/evidence concept introduced by Hassan, he never

* محاضر بكلية اللغات، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، قسم اللغة العربية.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

used the term in name. Despite the different goal of the two linguists, the theory of construction remains the foundation for Tammam Hassan's work.

Key words: Construction, evidence, theory

المقدمة:

إنّ من أكثر النظريات عمقاً وأصالة في التراث العربي تلك النظرية التي وضعها العالم الفذ عبد القاهر الجرجاني، والتي عرفت في البلاغة العربية باسم نظرية النظم، وقد ظهرت هذه النظرية حسماً لجدال دار فترة طويلة بين العلماء حول الأهمية الجمالية للفظ والمعنى، فقد أسند البعض الجمال للفظ، بينما أسند آخرون الجمال للمعنى، فكان رأي الجرجاني أنّ الجمال لا يرجع للفظ وحده، ولاللمعنى وحده، بل يرجع إلى نظم الكلام وفق مقتضى معاني النحو، وعلى الرغم من أنّ مجال هذه النظرية هو البلاغة إلاّ أنّ أثرها امتد إلى عدد من جوانب البحث اللغوي لا سيما في وقتنا الحاضر، فقد أصبحت النظرية حاضرةً في مجال الأدب والبلاغة والنقد وعلم اللغة والنحو، ففي هذا العصر ظهرت بعض النظريات التي تحاول أن تيسر دراسة النحو العربي بعدما أشتكى كثيرون من صعوبته، ومن تلك المحاولات المحاولة التي قام بها العالم اللغوي"تمام حسان عمر"، وقد عرفت نظريته بنظرية القرائن، وهي نظرية تهدف إلى تسهيل دراسة النحو العربي من خلال استبعاد نظرية العامل، واستبدالها بالقرائن التي يمكن معرفة المراد من الكلام من خلالها دون الحاجة إلى الحديث عن العوامل، فقد رأى هؤلاء المحدثون أنّ نظرية العامل ما هي إلاّ أثرٌ من آثار تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، وأنّها غير ذات صلة بطبيعة اللغة لذلك أسهمت في تعقيد دراسة النحو العربي، مع إمكان الاستغناء عنها بقرائن معنوية وهي تشمل قرينة الإسناد وتحتها فروع، وقرينة التخصيص وتحتها فروع، وقرينة النسبة وتحتها فروع، وقرينة التبعية وتحتها فروع، ثم قرينة المخالفة أمّا القرائن اللفظية فهي تشمل العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم.

وهذه القرائن التي تحدث عنها تمام حسان أفاض فيها عبد القاهر، الجرجاني في خضم حديثة عن النظم، ومن هنا تبدو العلاقة واضحة بين النظريتين؛ لذلك رأينا أن نقف على هذه العلاقة موضحين التأثير والتأثر، ناظرين إلى جهود الجرجاني في نظرية النظم من منظور تمام حسان ونظرية القرائن لنرى كيفية تناوله لهذه القرائن، ومدى تأثيره في تمام حسان ونظريته، وكل ذلك يصب في ناحية إثبات الأصالة وإظهار قيمة التراث العربي.

فكرة القرائن في ضوء نظرية النظم

يتمثل هذا المحور في محاولة من الباحث لتفسير ما ورد في دلائل الإعجاز من أفكار متناثرة في نظرية النظم تختصّ بالقرائن، وقد تمت التوجيهات على النحو التالي:

1. اهتمام الجرجاني بالتركيب والبنية اللغوية.
2. منهج دراسة الجرجاني للنحو.
3. دارت دراسة الجرجاني للنظم حول فكرة التعليق وهي على ثلاثة أقسام:

   القسم الأول: تعلق الاسم بالاسم.

   القسم الثاني: تعلق الاسم بالفعل.

   القسم الثالث: تعلق الحرف بهما.
4. معاني النحو عند الجرجاني.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

5. بعض القرائن اللغوية الأخرى التي وردت متناثرة في نظرية النظم وهي:
   أ. قرينة السياق اللُّغويّ.
   ب. القرينة الحالية.
   ت. قرينة الرتبة.
6. إيراد نص للجرجاني وردت فيه معظم القرائن المعنوية.
7. إيراد مثال تطبيقي على القرائن.

اهتم الجرجاني بالتركيب والبنية اللغوية ككل، وذكر أن الألفاظ المفردة قبل أن تدخل في التركيب لا يمكن أن تتفاضل فيما بينها، " وهل يقع في وهم وإن جهد أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية أو أن تكون حروف هذه أخف وامتزاجها أحسن"[1].

والبنية اللغوية التي اهتم بها عبد القاهر " هي البنية التي تحقق اللفظة داخلها فقط معنى مفيداً أو تشترك في تحقيقه، بمعنى أدق نظرية النظم هذه ترفض اللفظية واللفظيين الذين قالوا بدلالة اللفظة منفردة"[2].

فاللفظة عنده لا تحقق معنى مفيداً إلا داخل البنية اللغوية التي تضم فيها اللفظة واتفاقها مع جاراتها أو تنافرها معهن لا تكون إلا داخل التركيب، وهو الجانب الذي اهتم به عبد القاهر فقد كانت دراسته " تستهدف الكل الحادث من الوحدات والعلاقات بما ورثته من تقليد"[3].

كما أنه اهتم بدراسة النحو لكن ليس على الطريقة التقليدية بل ربطه بالبلاغة، وبمعنى أدق ربط دراسته بعلم المعاني، وهو في الحقيقة معاني النحو، فالنحو عنده " لا يقصد فقط (الإعراب ولا اللغة) وإنما يقصد النحو الجمالي – إن صح التعبير – وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية –مثلاً– إنما يهدف إلى موجبها، وبعيد عن ذهن عبد القاهر أن يبدد كل جمال في سبيل هذا النظم المبني على مقتضيات علم النحو، وإنما يريد منك مع إقراره بهذا الجمال الراجع إلى عدة نواحٍ في البلاغة أن تراعي معه النظم وأن تجعل الفضل له في النهاية؛ لأن مزية النظم تفوق كل المزايا الجمالية"[4] .

وفي هذا الصدد يقول " محمد عيد: "إن الجرجاني" ربط بين نظم الكلام وبلاغة ومعاني النحو ربطاً وثيقاً، وألحَّ على هذه الفكرة في دلائل الإعجاز إلحاحاً متوالياً، وهو وإن كان قد فهم نظم الكلام على أنه نظم المعاني وما يترتب على ذلك من أسرار، فقد فهم معاني النحو على أنها معاني الأبواب النحوية والعلاقة بين تلك الأبواب والصور المختلفة التي ترد عليها في التأليف، وإذا كانت الفكرة الأولى تتعلق بالدراسة الذوقية البلاغية، فإنّ الفكرة الثانية يؤيدها ذكر من فهم النحو فهماً يخالف الفهم الشائع، فهمه على أنه تأليف الكلام ونظام ذلك التأليف دراسة الوحدة اللُّغوية التي عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة"[5] .

1. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه محمد التنجي "دار الكتاب العربي، القاهرة، ط3، 1999م" ص52-53.
2. عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة "عالم المعرفة، القاهرة، 2001م" ص238.
3. مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة "منشأة المعارف، الإسكندرية" ص143.
4. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوظيفي، ص15.
5. محمد عيد، أصول النحو العربي، "عالم الكتب، القاهرة، 1973م" ص265-266.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وقد وجّه الجرجاني في دراسته للنحو اهتمامه بالقواعد المستنبطة من التركيب، وذلك مثلاً في تناوله لموضوعات التقديم والتأخير والحذف والذكر وقد استخدم في ذلك عدداً من المصطلحات مثل : الترتيب والتعليق والربط والنظم والنظام والتأليف وغير ذلك، قال: والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل أو نثر فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق وابطلت نضّده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد أن تقول: قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل " (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان"[1] .

ويضيف في موضع آخر: "أن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداءَ حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[2] .

فهو يستخدم مصطلح " النظم" للمعاني، أي أن النظم في معناه عند عبد القاهر هو "توخي معاني النحو بين الكلم، أي تصور العلاقات النحوية بين الأبواب"[3] ، فالألفاظ عنده تابعة للمعاني، وتأتي التراكيب مختلفة تبعاً للمعاني والفروق بينها "وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فأعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياد بعدها، وأعلم أن ليست المزيّة بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[4] .

ذكرنا من قبل أن عبد القاهر في دراسته ربط دراسة النحو بعلم المعاني، فهو قد اهتم بمعاني النحو والأبواب النحوية، ودرس الفروق بينها ولم يهتم بالإعراب فقط، بل إنه سلّط الضوء على التعليق أي علاقة الكلم بعضها ببعض وفق قوانين معينة، وأنّك لترى ذلك جلياً في تعريفه المشهور للنظم: "وأعلم أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يتبعه الناظم بمنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه"[5] .

فإنّنا إذا تتبّعنا الفروق بين الأبواب النحوية كما درسها عبد القاهر وتعليق الكلم بعضها مع بعض، نجد أنّنا ندرك تلك الفروق بمجموعة من القرائن اللفظية والمعنويّة تناول الجرجاني عدداً كبيراً منها تحت عنوان التعليق، "وهو أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر ... وقد قصد به فيما يبدو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يُسمَّى بالقرائن اللَّفظيَّة والمعنويَّة والحاليَّة " [6] ، ولكن عبد القاهر بالطبع لم يفسر مصطلح التعليق هذا التفسير، أو لم ينص صراحة أنه يقصد به القرائن لكن المتتبع لما ورد تحت هذا المصطلح يفهم منه أنه يقصد ذلك، "فهو لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ولكن إشارات عامّة جاءت في سياق نص كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح"[7] .

1. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق السيد محمد رشيد رضا "دار الكتب العلمية، القاهرة 1988م" ص25.
2. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص60.
3. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
4. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها "عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة" ص156.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ص77.
6. المرجع نفسه، ص188.
7. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وكما أن الجرجاني قد عرّف النظم بأنّه وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، أعاد هذا التعريف مرة أخرى بشيء من التفصيل إذ يقول : " واعلم أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض" [1] .

ثم ذكر بعد ذلك أقسام الكلم وطُرق التعليق فيما بينها قائلاً: "والكلام على ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرقٌ معلومةٌ وهو لا يعدو ثلاثة أقسام:

تعليق اسم باسم.

تعليق اسم بفعل.

تعليق حرف بهما[2] .

بعد ذلك بتناول تلك الطرق – طرق التعليق – بشيء من التفصيل، فقد تناول كل طريقة من تلك الطرق وأدرج تحتها ما يتّصل بها ليبين كيفيَّة التفريق بين الأبواب النحوية عن طريق مجموعة من القرائن وإن لم يذكر هذا المصطلح صراحة "ولكن كتاباته تمثّل عمليات تداخل و تكرار مستمرة مما يُربك عملية الاختيار"[3] . إذ أن أي أنَّ أيَ نصَ مطولٌ بعض التطويل يساعدنا على وضع أيدينا على جوهر فكرة القرائن، لذا فإننا سنتناول بعض النصوص المطولة التي تحتمها أهمية الموضوع، ثم نتناولها بعد ذلك بشيء من التفصيل ولنبدأ بنصّ به بعض الإطالة:

"فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صفةً أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل كقولنا: زيد ضاربُ أبوه عمراً، وكقوله تعالى : (أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)[4] ، وقوله تعالى: (وَهُمْ يَلْعَبُونَ (2) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ)[5] . و اسم المفعول كقولنا : زيدُ مضروبٌ غلمانُهُ وكقوله تعالى: (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ)[6] . والصفة المشبهة كقولنا: زيدُ حسنُ وجهُهُ وكريمٌ أصلُهُ وشديدٌ ساعدُهُ والمصدر كقولنا: عجبت من ضرْبِ زيدٍ عمراً وكقوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذي مسغبةٍ يتيماً) [7] أو بأن يكون تمييزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم " أن يكون فيه ما يمنع الإضافة، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية كقولنا قفيزان براً أو نون جمع كقولنا : عشرون درهماً أو تنوين كقولنا : راقود خلاً وما في السماء قدر راحة سحاباً أو تقدير تنوين كقولنا : خمسة عشر رجلاً أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافتها مرة أخرى كقولنا : لي ملؤه عسلاً وكقوله

تعالى : (مِّلءُ الأَرْضِ ذَهَباً) [8] " [9] .

1. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص13.
2. المرجع نفسه، ص13-14.
3. المرايا المقعرة، ص237.
4. سورة النساء الآية 75.
5. سورة الأنبياء، الآية 32.
6. سورة هود، الآية 103.
7. سورة البلد، الآية 14-15.
8. سورة آل عمران، الآية 91.
9. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص16.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وإذا وقفنا عند هذا النصّ الثريّ الذي قدّمه لنا الجرجاني ضمن كثير من النصوص الثريّة الأخرى التي حفل بها "دلائل الاعجاز"، تتضح لنا منه التفاصيل التالية:

" الاسم يتعلق بالاسم " : سبق أن ذكرنا أن اللّفظة بمفردها لا تفيد في الفهم والإفهام، لذا لابد أن تتعلق بأخرى، وللتعليق ثلاثة طرق: أولها تعليق الاسم بالاسم وهذا التعليق تحته فروع تعتمد على المعنى وتعتبر هذه الفروع قرائن لبيان المعنى؛ لأن المبنى الصرفي الواحد يحتمل عدة وجوه للمعنى فلابد من وجود قرينة تحدد المقصود، وأوّل طرق تعليق الاسم بالاسم أن يكون الثاني خبراً للأول وهذه العلاقة معنوية، لذا فإنه لا يشترط أن يكونا بهذا الترتيب فقد يأتي المبتدأ مؤخراً والخبر مقدماً وهذه العلاقة تسمى علاقة الإسناد، وقد ذكر أن "المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ لأنه مستند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبراً لأنه مسند وثبت له المعنى"[1] فمثلاً إذا قلنا السماء صافية أدركنا بقرينة معنوية هي الإسناد أن " السماء" هو المسند إليه و (صافية) المسند ولهذه القرينة فرع ثانٍ نتناوله في القسم الثاني وهو (تعلق الاسم بالفعل) وبالطبع هذه القرينة ليست كافية وحدها لبيان المعنى فهي تحتاج إلى قرائن أخرى تتضافر معها لتعين المعنى.

وكذلك يتعلق الاسم بالاسم بأن يكون "حالاً منه" وذكر في موضع آخر من كتابه "أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفرداً وجملة[2] وقد سلط الضوء على الحال الجملة وذكر أن" أول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أنها تجيء تارة مع الواو وأخرى بغير الواو فمثال مجيئها مع الواو قولك : أتاني وعليه ثوب ديباج .. ومثال مجيئها بغير واو: جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه[3] .

ثم فرّق بين مجيء الحال وهي جملة مع الواو وبين مجيئها بغير الواو، مبيناً أن الحال وهي جملة تأتي بغير الواو إذا ضممتها إلى الفعل الأول، فتجعل الكلام منها إثبات واحد أي خبر واحد " تفسير هذا أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ يسرع كان بمنزلة قولك : جاءني زيدٌ مسرعاً في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع وتصل أحد المعنيين وتجعل الكلام خبراً واحداً وتريد أن تقول جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة.

أما مجيء الحال مع الواو إذا كنت غير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول كأنك مستأنف بها خبراً فتأتي بالواو لتربط الجملة الثانية بالأولى، فهي بمنزلة واو العطف فإذا قلت: "جاءني وغلامه يسعى بين يديه ورأيت زيداً وسيفه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً وابتدأت إثباتاً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى مايربط الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك : زيد منطلق وعمرو ذاهب، العلم حسن والجهل قبيح.

هكذا إذا تتبعنا منهج الجرجاني نجده يهتم بالمعنى في المقام الأول، والفروق بين الأبواب النحوية وما يندرج تحت أي باب.

كذلك من طرق تعلق الاسم بالاسم أن يكون "تابعاً له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف، وقد اهتم الجرجاني بهذه القرينة في غير موضع من كتابه "دلائل الإعجاز" خاصة فيما يتعلق بالعطف بالحرف، فقد تناوله مفصلاً عند حديثه عن الفصل والوصل وبيَّن حالاته والمعاني التي تندرج تحت أي حالة، فقد ذكر أن بعضهم جعله حداً للبلاغة – أي معرفة الفصل والوصل" وبيَّن حالاته والمعاني التي تندرج تحت أي حالة، حتى أن بعضهمقد سئل عن البلاغة " فقال معرفة الفصل والوصل "[4] .

1. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
2. المرجع نفسه ، ص169.
3. المرجع نفسه، ص151.
4. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص174.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ثم ذكر أن العطف يكون في المفرد كما يكون في الجملة وأبرز القرائن التي تتضافر مع التبعية في إيضاح المقصود هي المطابقة في الإعراب، يقول، "معلومٌ أن فائدة العطف في المفرد أنْ يشرك الثاني في إعراب الأوَّل, وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركة في حكم ذلك الإعراب نحو : أن المعطوف على المرفوع مرفوع بأنه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب منصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له، شريك له في ذلك[1] .

أما عطف الجمل فقد قسمه إلى قسمين : الأول أن يكون للجمل المعطوف عليها موقع من الإعراب وحكمها حكم المفرد؛ لأنها واقعة موقعة فتكون فائدة الواو هنا إشراك الجملة الثانية في حكم الأولى, والقسم الثاني : أن تكون الجمل المعطوف عليها ليس لها موقع من الإعراب, وفي هذا القسم لا نستطيع أن تقول إن الواو أشركت الجملة الثانية في إعراب الأولى؛ لأن الأولى ليست لها محل من الإعراب لذا فإن العطف في هذه الحالة يكون له مغزًى آخر وغرض غير الإشراك.

وقد ذكر في موضع آخر أنه " إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف؛ وذلك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني، مثل: أن "الفاء" توجب الترتيب من غير تراخٍ، و"ثم" توجبه مع تراخٍ، و"أو" تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه, فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة فقد ذكر في النص السابق بعض حروف العطف.

كذلك من القرائن التي تتضافر مع قرينة التبعية قرينة الرتبة، فرتبة التابع أن يأتي بعد متبوعه وقد يكون في الجملة أحد التوابع يفهم بالقرينة المعنوية – التبعية – فلا نحتاج إلى العلامة، كما أنه قد تأتي لفظه يكون الأصل فيها أن تأتي بالتنوين فيسقط ونستطيع فهم المعنى ونجد مثل هذا في حديثه الذي أشار فيه إلى النعت، فقد ذكر عندما تناول قراءة من قرأ (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ)[2] بغير تنوين أنهم حملوها على وجهين ذكر في الوجه الثاني : " أن يكون الابن صفة" ويكون التنوين قد سقط على حد سقوطه في قولنا: جاءني زيدُ بن عمرو يكون في الكلام محذوف : ثم اختلفوا في المحذوف فمنهم من جعله مبتدأ فقدر " وقالت اليهود هو عُزَيْرُ بن الله" ومنهم من جعله خبراً فقدر " وقالت اليهود عُزيزُ بن الله معبودنا) [3] .

وكما أن التبعية قد تغني عن بعض القرائن الأخرى فهي كذلك يمكن الاستغناء عنها إن فهم المعنى بغيرها، فإنا نجد القرينة الحالية في كثير من المواقع تغني عن الموصوف فيحذف من الجملة ويكون مفهوما، وفي هذا يقول الجرجاني: "وإنما حذف الموصوف بالعدد فكذلك شائع وذلك أنه كما يسوغ أن تقول : (عندي ثلاثة) وأنت تريد (أثواب ثلاثة)؛ لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مميزاً وبين أن تجعله موضوعاً بالعدد في أنّه يحسن حذفه إذا علم المراد [4] .

والاسم يتعلق بالاسم – أيضاً – بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، والإضافة قرينة معنوية تفيد كون كل من المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وهي قرينةتساعد بتضافرها مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى، ومن صور تعلق الاسم بالاسم أن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، والأسماء التي تعمل عمل الفعل –كما وردت في النص – هي اسم الفاعل وهو يرفع الفاعل وينصب المفعول، واسم المفعول وهو يرفع نائب الفاعل ثم الصفة المشبهة، وستتضح هذه العلاقة بين هذه الأسماء ومعمولاتها عندما نتحدث عن تعلق الاسم بالفعل على الرغم من أن هنالك فروقاً بين الأفعال والأسماء العاملة عملها، لأن الأفعال تفيد التجدد والحدوث بينما تفيد الأسماء الثبوت والدوام.

1. المرجع نفسه، ص175.
2. سورة التوبة، الآية 30.
3. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص283.
4. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص285.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

نتنقل بعد هذا إلى القسم الثاني من طرق التعلق : وهو تعلق الاسم بالفعل وسنتبع فيه المنهج السابق باختيار نص مطول ثم نتناوله بعد ذلك بشيء من الشرح والتفصيل:

" وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب له كقولك : ضربت زيداً، أو ظرفاً مفعولاً فيه زمانا أو مكاناً كقولك: خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك، أو مفعولاً معه كقولنا: جاء البرد والطيالسة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها أو مفعولاً له كقولنا: جئتك إكراماً لك وفعلت ذلك إرادة الخير بك أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل طاب زيدٌ نفساً وحسن وجهاً وكرم أصلاً ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : جاءني القوم إلا زيداً لأنه من قبيل ما ينتصب عن تام الكلام"[1] .

أما تعلق الاسم بالفعل فهو – أيضاً – تحته فروع، وقد ذكرنا عند حديثنا عن (تعلق الاسم بالاسم) أن العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد ثم ذكرنا أن لها فرعاً آخر نتناوله عند دراسة تعلق الاسم بالفعل وقد جاء موضعه وهو أن يكون فاعلا له " فالعلاقة بين الفعل والفاعل علاقة إسناد أيضاً – يكون (الفعل) فيها هو (المسند) و (الفاعل) هو (المسند إليه) وهذه العلاقة كما ذكرنا علاقة معنوية تفيد في تعيين المعنى، وقد اهتم " الجرجاني " بهذه العلاقة فقد ذكر في موضع من كتابه أنه قد " يسلك بالكلام طريقاً ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه ويؤتي بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بحده مبيناً أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني"[2] .

كذلك من صور تعلق الاسم بالفعل " أن يكون مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب به كقولك " ضربت ضرباً و يقال له : المفعول المطلق والعلاقة بين المفعول المطلق وفعله علاقة معنوية تفيد لتوكيده أو بيان نوعه أو عدده، وقد ذكر الجرجاني مثالاً للأول وهو المؤكد لفعله قائلاً للنوع " ضربت ضرب المربي ومثال المبين للعدد: ضربته ضربتين والملاحظ أن أهم القرائن التي تتضافر مع هذه القرينة هي قرينة الصيغة، لأن المفعول المطلق يأتي بصيغة المصدر وهذه قرينة نتحدث عنها في موضعها.

ومن صور تعلق الاسم بالفعل أن يكون مفعولاً له "كقولك: ضربت زيداً وهذا إذا كان الفعل متعدياً, لكن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية, فهم يذكرون تارة مرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين, فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي في أنك لا ترى مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً[3] .

لكن قد يحذف المفعول به – وقد سماه الجرجاني المفعول له ويفهمإذا أغنت عنه قرينة أخرى.

فهو قد يحذف لدليل الحال عليه مثل قولهم : أصغيت إليه وهم يريدون أذني وأغضيت عليه والمعنى جفني ومثل قول البحتري:

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع داع[4] .

والمعنى : لا محالة أن يرى مبصر محاسنه ويسمع داعٍ أوصافه[5] .

المرجع نفسه ص14-15.
المرجع نفسه، ص92.
عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص127.
ديوان البحتري، ج2، ص1244.
عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص132-133.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وقد يحذف أيضاً شريطة التفسير أي: إذا فسره لفظ آخر في التركيب وذلك مثل قولهم: أكرمني وأكرمت عبد الله، أردت أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله ثم تركت ذكر الأول استغناء بذكر الثاني[1] فالعلاقة بين الفعل والمفعول به علاقة معنوية تتضافر مع غيرها من القرائن لبيان المعنى.

كذلك من صور تعلق الاسم بالفعل أن يكون مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً كقولك: خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك، وهي قرينة معنوية تفيد اقتران الحدث بزمان أو مكان معين.

ومن صور تعلق الاسم بالفعل أن يكون مفعولاً معه، كقولنا: جاء البرد والطيالسة ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، وهذه قرينة معنوية تفيد المصاحبة بواسطة الواو التي بمعنى (مع) وليس هذا مجال الحديث عن الواو لأنها قرينة لفظية يأتي الحديث عنها فيما بعد، فالقرينة المعنوية هنا هي معنى المصاحبة الناتج عن علاقة الفعل بالمفعول معه.

ويتعلق الاسم بالفعل أيضاً بأن يكون "مفعولاً له كقولنا جئتك إكراماً لك وفعلت ذلك إرادة الخير بك" ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله وهو قرينة معنوية تفيد السببية ففي مثل " جئتك إكراماً لك " كان منزلاً من الفعل منزلة المفعول وتحته فروع هي : خبر كان وأخواتها على الرغم من أن الأقرب أن يضم خبر كان إلى قرينة الإسناد فهو كان خبراً للمبتدأ قبل دخول كان عليه ، وتدخل كان أو إحدى أخواتها لتضيف الزمن إلى معنى الجملة الاسمية.

"التمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل : طاب زيدٌ نفساً وحسن وجهاً وكرم أصلاً, والعلاقة بين التمييز والفعل معنوية تفيد تفسير التمييز للإبهام الحادث قبله فجملة طاب زيدٌ جملة مفيدة لكن بها شيء من الإبهام والعموم حتى دخل التمييز (نفساً) وفسر ذلك الإبهام وذلك العموم.

الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك: "جاءني القوم إلا زيداً، وهذه قرينة معنوية تفيد إخراج الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء من علاقة الإسناد الذي قبلها، ففي المثال السابق(جاءني القوم إلا زيداً) أُسند المجيء إلى القوم وأُخرج زيد من هذا الإسناد.

أما تعلق الحرف بهما – أي بالاسم والفعل – فقسمه إلى ثلاثة أضرب : أحدهما يتوسط بين الفعل والاسم بنفسه أما إذا قلت مررت بزيد وجدته قد وصل بالباء، ومثل حروف الجر " الواو " التي بمعنى " مع" والتي سبق ذكرها في حديثنا عن المفعول معه فهي تتوسط بين الفعل والاسم لتعيين الفعل على عمله وهو النصب، كذلك من الحروف التي تتوسط بين الفعل والاسم " إلا " في الاستثناء فهي أيضاً تعين الفعل على عمله وهو النصب في الاستثناء، فهذه الأدوات التي ذكرها " الجرجاني" تعد قرائن لفظية مهمة لتعيين المعنى المقصود فلكل نوع منها عناصر معينة يستلزم وجودها في الجملة فإن لم توجد يجب تقديرها.

أما " الضرب الثاني تعلق الحرف بما يتعلق به العطف[1] فقد أفرد حروف العطف بقسم نفصل باعتبارها تدخل الثاني في عمل العامل في الأول وقد مثل لها بقوله " جاءني زيدٌ وعمرٌو ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيدٍ وعمرٍو وحروف العطف من الأدوات الداخلة على المفرد وهي أيضاً من القرائن اللفظية.

1. المرجع نفسه،ص 15.
2. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص15-16.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

و الضرب الثالث : تعلقه – الحرف – بمجموع الجملة [1] ومثال الأدوات الداخلة على الجمل: حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه والنواسخ فهي تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يسند إلى شيء، معنى ذلك أنك إذا ذلك أنك إذا قلت: ما خرج زيدٌ وما زي خارج لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق بل الخروج وأقعا من زيد ومسندا إليه وإذا قلت هل خرج زيد؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً ولكن عنه واقعا من زيد وإن قلت إن يأت زيد أكرمه: لم تكن جعلت الإتيان شرطاً بل الاتيان من زيد وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للاتيان بل الإكرام واقعا منك لذا فإنه جعل مثل هذه الأدواتب تتعلق بمجموع الجملة لا بالمفرد.

وهذه الأدوات الداخلة على الجمل تتضافر مع قرينة لفظية أخرى وهي أن أداة من هذه الأدوات تستلزم مسندا ومسندا إليه فمثلا إذا رأيت " كأن" وجدتها تستلزم مشبها ومشبها به كقولك : كأن زيداً الأسد وكذلك إذا قلت " لو" و "لولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى

وكل الأدوات السابقة سواء ما يدخل على المفردات أو ما يدخل على الجمل تتضافر مع قرينة الرتبة لإيضاح وتحسين المعنى فالرتبة بينها وبين ما تدخل عليه محفوظة وهي دائماً التقدم.

وبعد أن انتهى من التفصيل في طرق تعلق الكلم للاسم والفعل والحروف – قال " فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه[2] .

ومعاني النحو " من القيم التي تنبه إليها عبد القاهر وقسم أبحاثها وحدد مداها وأدار عليها نظريته"[3] .

" ويقصد عبد القاهر من هذه القيم المعاني الإضافية التي يصورها علم النحو دون الهدف إلى موضوعية الفاعل أو المفعول مثلاً، إنما الهدف من ذلك الإشارة إلى وجههما في نظم صحيح معين لأن مزية النظم متكاملة تفوق كل المزايا الجمالية وعبد القاهر باعتباره نحوياً بارعاً يرفض أن تقتصر مهمة النحو على صحة التركيب من الناحية الإعرابية[4] .

هكذا يهتم الجرجاني بمعاني النحو ويجعلها السلطة التي تحدد صحة النظم يقول: "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فهي إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه[5] .

ويقول في موضع آخر إن " جملة ما أردت أن أبينه لك أنه لابد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه من ذلك دليل[6] .

1. المرجع نفسه، ص16 بتصرف.
2. المرجع نفسه، دلائل الإعجاز، ص17.
3. وليد محمود مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية "دار الفكر، القاهرة، 1983م" ص145.
4. المرجع نفسه، ص146.
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص78.
6. المرجع نفسه، ص51.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

ويعلق عبد العزيز حمودة " على نص الجرجاني بقوله " إن عبد القاهر في نصه القصير السابق يتحدث عن سلطة تمكن القارئ أو المتلقي بصفة عامة من تحديد علة الاستحسان والاستجادة للفظ ... إنها سلطة النحو [1] .

وتعدُّ معاني النحو سُلطة؛ لأنها تكون موجودة في عقل المتكلم والسامع كشرط لتحقيق المعنى وتبيين صحيحه من فاسده، فقد اهتم الجرجاني بهذه السلطة حتى أنك تجده يتحدث عنها ويشرحها ويبسط القول فيها كلما أُتيحت له الفرصة لذلك، ونجده أحياناً يذكر كلمة الإعراب قاصداً بها النحو وهذا في مثل قوله: "قد علم أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلامورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه فلا ينكر ذلك إلا من نكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه[2] .

وفي هذا الإطار نجد الجرجاني لم يهمل العامل يقول في هذا "لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو مشاكل ذلك[3] .

فهو لم يغفل العامل النحوي بل جعله عماد عملية التحليل اللغوي وقد ذكر "تمام حسان" أن النحاة قد أكثروا الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط " التعليق" وجعلوه "تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي وألفوا كثيرا من الكتب في العامل سواء ما كان منها لفظياً أو معنوياً ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل [4] . وهو يقصد كتاب "العوامل المائة" لعبد القاهر.

فدور العامل عند عبد القاهر غير مرتبط بأواخر الكلم فقط، بل يتعدى ذلك إلى ربط الألفاظ بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، فعندما أراد أن يبين دور العامل في السياق قال: " اعمد إلى أيِّ كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل " من نبك قفا حبيب ذكرى منزل " ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها، فالعامل عند الجرجاني مرتبط بالمعنى وهو الذي يربط الألفاظ في السياق.

والسياق – أيضاً– يعتبر قرينة مهمة لبيان المعنى فقد اهتم به الجرجاني وذكره في غير موضع من كتابه دلائل الإعجاز، فعندما ذكر قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)[5] .ذكر أنهم حملوه على عدة أوجه منها : " أن تقدر: ولا تقولا الله والمسيح وأمه ثلاثة أي نعبدهما كما نعبد الله : بين ذلك قوله تعالى (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)[6] ، فهذه الآية هي القرينة التي اعتمد عليها المفسرون في هذا الوجه.

1. المرايا المقعرة، ص239.
2. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص303.
3. المرجع نفسه، ص42.
4. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.
5. سورة النساء ، الآية 171.
6. سورة المائدة، الآية 73.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وللسياق صور مختلفة منها أن يكون في النص جملة أو كلام يساعد على فهم جزء آخر منه كالآية السابقة، ومنه أيضاً أن يكون سؤالاً لم يذكر في جوابه ركني الجملة فيحدث أحدهما أو كلاهما، فيكون السؤال هو القرينة الدالة على المحذوف، وذلك كأن يقال : ما فعل زيد ؟ فتقول : خرج هل يتصور أن يقع في ذلك من : خرج " معنى من دون أن تنوي فيه ضمير زيد ... وكذلك فانظر إذا قيل لك:

كيف زيد؟ فقت صالح، هل يكون لقولك " صالح" أثر في نفسك من دون أن تريد " هو صالح[1] .

وهناك قرينة قريبة من قرينة السياق اللغوي هي القرينة الحالية، والفرق بينهما أن قرينة السياق مستفادة من النص أما القرينة الحالية فهي خارجة عنه، وقد " أجمع العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة .... ذاك لأنا لا نعرف وجود المعنى لمثبت وانتفاء المعنى باللفظ ولكن نعلمه ببديهة النظر أن المعلوم بغير اللفظ لا يكون مدلولاً باللفظ[2] .

وتتجلى أهمية هذه القرينة في أن علماء المعاني وضعوا الخبر بأنه يحتمل الصدق والكذب واللفظ من قول الكاذب يدل على نفس ما يدل عليه من قول الصادق[3] . لذا فإننا نحتاج إلى قرينة خارج النص تحدد المقصود وهذه القرينة هي القرينة الحالية.

ومن أكثر القرائن التي وجدت اهتماماً كبيراً من "الجرجاني" قرينة "الرتبة" وذلك في حديثه عن التقديم والتأخير فقد أكثر الحديث عن الرتبة غير المحفوظة ويعتبر هذا المجال كما قال تمام حسان " دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه " أي أنها دراسة تتم في نطاقين : أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة "[4] .

و الجرجاني في بداية حديثه عن التقديم والتأخير قال: وأعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب " الكتاب" وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر في ذلك مثالاً [5] . وقد مثل الجرجاني لهذا بأنك تقول: " قتل الخارجي زيد بتقديم المفعول به على الفاعل ولا تقول : قتل زيد الخارجي إذا كنت تعلم " أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له " زيدُ" جدوى و فائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارج المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه[6] .

أما " إبراهيم أنيس" فهو لا يؤيد ما ذهب إليه الجرجاني ولا ما ذهب إليه سيبويه قبله في أنهميقدمون الذي ببيانه أهم لهم يقول في ذلك " وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث العناية والاهتمام بالمتقدم إذا كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثالاً وكذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة (قتل الخارجي زيد) [7] .

فهو يعترض على ما جوزه النحاة من تقديم المفعول به عند أمن اللبس، فهو مما لا حاجة ملحة له وذلك عندما قال: " فالحلال بيِّن والحرام بيِّن والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحة جليَّة، وفي غيرها لا يصح أن يغير أحدهما مكانه، فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على

1. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص383.
2. المرجع نفسه، ص385.
3. المرجع نفسه، 386.
4. المرجع نفسه، ص97.
5. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
6. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
7. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس "مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م" ص207.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

فاعله حين يؤمن اللبس لا مبرر له من أساليب صحيحة ولا يعدو أن يكون رخصة منَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها غير أننا نقبلها في الشعر وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص"[1] .

يفهم من النص أعلاه أن النحاة قد حددوا مواقع محددة يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، وفي غير ذلك لا يجوز أن يغير أحدهما مكانة، فهو لا يؤمن بالفوائد التي تستفاد من التقديم والتأخير، فهو "باب كثير الفوائد جمُّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة ويقضي بك إلى لطيفة[2] ، فإبراهيم أنيس بقوله هذا يحرم اللغة من حريتها في التعبير، فالألفاظ كما قال الجرجاني تبعاً للمعاني في النفس، فمتى ما كانت هنالك حاجة لتقديم معنى كان هناك تقديم للفظ الدال عليه إلا إذا كان هذا التقديم يؤدي إلى اللبس.

وإبراهيم أنيس " الذي رفض فلسفة الجرجاني" حين أراد توضيح معنى الأهم بعبارته المشهورة (قتل الخارجي زيد) نجده قد ذكر آيات من القرآن الكريم تقدم فيها المفعول على فاعله وكان الفاعل فيها كلمة الموت وهي:

(أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ)[3] .

(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ)[4] .

(حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ)[5] .

(مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ)[6] .

سأل نفسه: فما السر في مثل هذا يا ترى ؟ أ يكون والله أعلم نفورا من التعجيل بذكر كلمة كريهة على النفس البشرية أو أنه كانت هناك قراءات لم ترو لنا أو لم نعثر عليها قرئت فيها كلمة الموت منصوبة".

ثم ذكر بعد ذلك : "إن مما روعي فيه تأخير كلمة كريهة بالنسبة للنفس الإنسانية تلك الآيات الأربع التي ذكرت فيها كلمة (الضر)، مثل:

1. (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ)[7] .
2. (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ)[8] .
3. (وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ)[9] .
4. (فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا)[10] .

---

1. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
2. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص96.
3. سورة البقرة، الآية 133.
4. سورة البقرة، الآية 180.
5. سورة الأنعام، الآية 61.
6. سورة المنافقون، الآية 10.
7. سورة يونس، الآية 12.
8. سورة الروم، الآية 33.
9. سورة الزمر، الآية 8.
10. سورة الزمر، الآية 49.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وإذا كان السبب في تأخير كلمة "الموت" والضر هو تأخير كلمة كريهة بالنسبة للنفس الإنسانية، وإذا كنا قد قبلنا بهذا السبب فمن الأولى أن نقبل فلسفة " الجرجاني" في أن المفعول به قد يقدم لأهميته في الجملة، وإذا تتبعنا كتاب "دلائل الإعجاز" نجد "الجرجاني" قد أفرد فيه جزءاً كبيراً للحديث عن التقديم والتأخير، فقد فصل فيه في الإثبات والنفي والاستفهام وفي الحركة إذا قدمت أو قدم الفعل عليها وغير ذلك، وهذا كما ذكرنا يختص بالرتبة غير المحفوظة، وقد اهتم بها لأنه عن طريقها تتنوع الأساليب البلاغية، وقد ذكر الرتبة غير المحفوظة في أماكن قليلة من كتابه، فمثلاً عندما فصّلنا القول في تعلّق الحرف بالاسم والفعل أن الحروف رتبتها دائماً التقديم، أما الرتبة غير المحفوظة تكون مثلاً بين المبتدأ والخبر والفاعل و المفعول.

وقد ذكر الجرجاني نصاً أورد فيه مجموعة من القرائن، هو: "معلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء (وهي العلاقة بين المبتدأ والخبر)، أو أن يضيف شيء إلى شي (وهي علاقة الإضافة التي تكون بين المضاف والمضاف إليه) ، أو أن يشرك شيء في حكم شيء(ويكون هذا عن طريق العطف)، أو يخرج شيء من حكم شيء (ويكون في علاقة الاستثناء)، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء (ويكون هذا في مثل الأدوات الداخلة على الجمل فهي تستلزم وجود مسنداً ومسنداً إليه بعدها)، ثم ختم نصه بأن كل ما سبق ذكره أمور تعرف بالعقل زائده على اللفظ (أي لا يعتمد في فهمها على اللفظ فقط) [1] .

وبعد أن فصّل " الجرجاني" في أقسام التعليق أورد مثالاً طبق عليه بعض الفروع المتعلقة بتلك الأقسام مبيناً أن واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة أي أن الألفاظ في الجملة يتعلق بعضها ببعض حتى تصير معنّى واحداً؛ وذلك مثل أن تقول ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس ... وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد" [2] .

هكذا نجد عبد القاهر " يدافع عن فكرة النظم دفاعه عن أجزاء التركيب، ولم يفرق بين مرفوع ومنصوب بل جعل العمدة ما يفرضة السياق وظروف الكلام بغض النظر عن كونه مرفوعاً (عمدة) أو منصوباً أو مجروراً (فضلة) ذلك لأن عبد القاهر نظر إلى النص كله نظرة شاملة كل جزء منه يسلم إلى الذي يليه فكل جزء مرتبط بالسابق عليه واللاحق له ارتباطاً وثيقاً" [3] .

فدراسة الجرجاني كما ذكرنا من قبل تستهدف النظم أو الكلم أو الكل الحادث من الوحدات والعلاقات بما ورثته من تقليد، وإذا كانت نظرية عبد القاهرة عن النظم دائرة فلك في البلاغة فإن المرمى كان لغوياً في أساسه واستطاع أن يعقد نظماً محكماً بين الألفاظ ودلالاتها"[4] فهو (كما ذكرنا من قبل) اهتم بالبنية اللغوية ككل، كما أن كل لفظه تمثل عنده جزءاً مهما (قرينة) في فهم النص الكلي.

إلى أي مدى تأثرت نظرية القرائن بنظرية النظم؟

أورد "حسان" في مقدمة حديثه عن القرائن المعنوية أن " العلاقات " السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي [5] بالإضافة إلى اللفظية التي تتضافر معها لتحديد المعنى.

1. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص307.
2. المرجع نفسه، ص305.
3. النحو الوظيفي، ص22.
4. اللغة بين العقل والمغامرة ، ص143.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، بتصرف ص191.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وأضاف في موضع آخر أن " أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح (التعليق)، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه دلائل الإعجاز تحت عنوان : (النظم) ولكن عبد القاهر أورد في هذه الدراسة أربعة مصطلحات هي[1] :

1/ النظم 2/ البناء 3/ الترتيب 4/ التعليق .

ذكر حسان أن عبد القاهر جعل "النظم" للمعاني، أي : تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله إلخ.

وذلك أنه فهم من عرض عبد القاهر لموضوع " البناء" أنه جعله للمباني بحسب المعاني النحوية (الوظيفية) كأن تبني لمعنى الفاعلية " مبنى" هو الاسم المرفوع في بعض المواطن أو ضميراً متصلاً في موضع آخر وضميراً مستتراً في موضع ثالث، فالبناء كما فهمه عنه هو اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني عن الارتباط بين المعنى والمبنى.

ثم ذكر أن الترتيب هو وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقيها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير الذي كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظاً أو غير محفوظ"[2] .

ثم ختم حديثه بقوله " إن أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية" [3] .

المفهوم السابق للنظم والبناء والترتيب والتعليق هو ما فهمة حسان من عرض عبد القاهر لهذه المصطلحات ، فهذه المصطلحات تقترب وتتداخل أحياناً أخرى والمتتبع لعرض الجرجاني لموضوعاته يلاحظ ذلك فمثلاً إذا نظرنا في نصه " وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت أن لانظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله" [4] .

فالنظم كما قال حسان – جعله عبد القاهر للمعاني، وقد ذكر الجرجاني : " أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس"[5] أي أن ترتيب الكلمات يكون على حسب ترتيب معانيها في النفس.

فالجرجاني الذي عرف النظم بقول " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو"[6] عرفه في موضع آخر بقوله: "معلوم أن ليس النظمسوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض" وليس في التعريفين تناقض، فالثاني تفصيل للأول فقد ذكر فيه أن النظم هو التعليق أي تعليق الكلم بعضها ببعض فلم يفصل الجرجاني بين النظم والتعليق.

1. المرجع نفسه، ص186.
2. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص186-187.
3. المرجع نفسه، بتصرف ص188.
4. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص59.
5. المرجع نفسه، ص60.
6. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص77.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

أما حسان فقد قال : وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان التعليق وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[1] .

وأضاف قائلاً: ولعل من المؤسف حقاً أن نضطر اضطراراً إلى أن نفهم من مصطلح عبد القاهر ما لم ينص هو على معناه نصاً صريحاً، ذلك بأن عبد القاهر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق ولكن إشارات عامة جاءت في سياق نص كتاب تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح"[2] .

نتفق مع حسان على أن أخطر ما تكلم فيه عبد القاهر هوالتعليق لكن على أساس أن المقصود هو النظم، ولكن نختلف معه في أن الجرجاني فصل في التعليق لا كما قال: " وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال عبد القاهر أن الكلمات (يأخذ بعضها بحجز بعض) ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما (العلاقات السياقية) والثاني هو (القرائن اللفظية) [3] ، بل إن الجرجاني تحدث عن القرائن اللفظية والمعنوية بصورة تفصيلية تكررت في غير موضع من كتابه " دلائل الإعجاز" لكن لم يطلق على تلك القرائن المصطلحات التي سماها بها" حسان" وقد فصل في التعليق ولم يكتف في حديثه عن التعليق بقوله (يأخذ بعضها بحجز بعض).

وعندما تحدث الجرجاني عن معاني النحو قال: " ثم أعلم أن ليست المزية بواجبه لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[4] علق حسان على النص السابق عدة تعليقات منها: أن في قول "الجرجاني" (موقع بعضها من بعض) إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم (الرتبة) وفي قوله : (واستعمال بعضها مع بعض) إشارة إلى ما سنشرحه من أمر (التضام) وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها"[5] .

ما ذكره حسان من أمر (الرتبة) و (التضام) هو ما صرح به حول ما جاء من أمر القرائن عند الجرجاني، وأن ما تبقى مجرد إشارات عامة اضطر اضطراراً إلى أن يفهم ما لم ينص الجرجاني على معناه نصاً.

وحقيقة الأمر أن ما ورد من أمر التعليق عند "الجرجاني" لم يكن بهذه الدرجة من السطحية والغموض أو العموم – على حد تعبيره – بل كان مفصلاً تقريباً كما أراد حسان وقد أضاف"حسان" لمجهود "الجرجاني" التوسع في الموضوع ومعالجته بشيء من التوسع ثم وضع المصطلحات ولا يعني تقليل من مجهود حسان، بل إنه وسع في الموضوع إلى أن جعل منه نظرية اعترف بمكانتها في الأوساط العلمية، فهو الذي استخرجها وكمل ما بها من نقص ووضع لها مصطلحات.

فيما يلي عرض لما جاء عند الجرجاني مقارنة بما جاء عند حسان:

1. المرجع نفسه، بتصرف ص188.
2. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
3. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص188.
4. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص82.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص187.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

تحدث الجرجاني عن التعليق بين الكلمات وذكر أنه " لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" [1] . ثم فصل الحديث في هذه الأقسام لدرجة أننا نجد بها معظم القرائن المعنوية واللفظية، وهو لم يتحدث عنها كما تحدث علماء النحو القدامى، بل تناولها على أساس أنها علاقات بين الكلمات الغرض منها فهم النص وهي" الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص" [2] على حد تعبير " حسان" .

نبدأ في تناولنا للموضوع بعرض القرائن المعنوية عند "حسان" ثم نقارنها بما جاء عند الجرجاني:

القرائن المعنوية عند تمام حسان هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

أما علاقة الإسناد عند حسان فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ و الثاني خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل" [3] .

وقال الجرجاني فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه .." وقال " وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له... [4] .

وعن علاقة التخصيص قال حسان: إنها علاقة سياقية كبرى وإن شئت فقل قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها[5] ، وهي على النحو التالي: التعدية، والمعنى الذي تدل عليه المفعول به، والغائبة: تدل على المفعول لأجله والمضارع بعد اللام غائية العلة وغائية المدى وكي والفاء ولن وإذن...الخ، والمعية: وتدل على المفعول معه والمضارع بعد الواو، والظرفية: وتدل على المفعول فيه، والتحديد والتوكيد: وتدل على المفعول المطلق، والملابسة: وتدل على الحال، والتفسير وتدل على التمييز، والإخراج وتدل على الاستثناء، والمخالفة: وتدل على الاختصاص وبعض المعاني الأخرى" [6] .

فهذه القرائن أعلاه وردت عند الجرجاني في حديثه عن تعلق الاسم بالفعل بأن يكون الاسم " مصدراً قد انتصب به كقولك ضربت ضرباً ويقال له المفعول المطلق(التحديد والتوكيد)، أو مفعولاً له كقولك: ضربت زيداً(التعدية)، أو ظرفا مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً كقولك خرجت يوم الجمعة ووقفت أمامك (الظرفية)، أو مفعولاً معه جاء البرد والطيالسة (المعية)، أو مفعولاً له كقولنا جئتك إكراماً لك (الغائية)، أو يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول كالحال (الملابسة)، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل طاب زيد نفساً(التفسير)، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك جاءني القوم إلا زيداً (الإخراج)[7] .

أما النسبة (عند حسان) فهي قرينة كبرى ... والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة" [8] .

وقال الجرجاني: وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر ..." [19] .

1. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص13-14.
2. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص191.
3. المرجع نفسه، ص191-192.
4. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص14.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.
6. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
7. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص14-15.
8. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وذكر أيضاً أن من صور تعلق الاسم بالاسم " أن يكون الأول مضافاً إلى الثاني"[1] .

إلا أن "حسان" توسع في جمع المعاني التي تدل عليها حروف الجر إلى أن وصل بها إلى تسعة وعشرين معنى وعندما أضاف إليها قرينة الإضافة صارت القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية وأما التبعية عند "حسان" فهي أيضاً قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربعة قرائن هي النعت والعطف و التوكيد والإبدال"[2] .

وقد شرح حسان هذه القرينة وما جاء تحتها من فروع، وقد قال الجرجاني في هذا: أن الاسم يتعلق بالاسم بأن يكون " تابعاً له " صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفاً بحرف" [3] .

ما ورد أعلاه هو جانب القرائن المعنوية " فهي غالباً ما ترد مجتمعة في النصوص التي يتناولها الجرجاني، أما القرائن اللفظية فترد متفرقة في ثنايا نصوصه، وأكثر القرائن اللفظية التي اهتم بها الجرجاني فقد توسع في الحديث عن التقديم والتأخير، وقد أشار إلى هذا حسان بقوله: "في قوله – يقصد الجرجاني – موقع بعضها من بعض " إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم (الرتبة)" [4] .

وقد قال الجرجاني: " واعلم أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال إنه على نية التأخير (ويقصد الرتبة غير المحفوظة) وتقديم لا على نية التأخير (ويقصد الرتبة المحفوظة) [5] .

أما " التضام" فهو قرينة وردت في عدة مواضع عند الجرجاني، وقد أشار حسان إلى هذا عندما علق على قول الجرجاني " واستعمال بعضها مع بعض " أن فيه" إشارة إلى ما سنشرحه من أمر التضام وهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى واستدعاؤها إياها" [6] .

ومما قال الجرجاني في التضام: " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه وكذلك السبيل في كل حرف رايته يدخل على جملة كـ"إن" وأخواتها ألا ترى أنك إذا قلت: "كأن" يقتضي مشبهاً ومشبها به؟ كقولك كأن زيداً الأسد، وكذلك لو قلت " لو" و" ولولا" وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى" [7] .

ويقصد بقوله " لا يكون كلام من جزء واحد أي لا يوجد كلام مفيد مكون من كلمة واحدة تكون مسندا فقط أو مسند إليه فكل كلام مفيد مكون من أكثر من كلمة ظاهرة أو مضمرة تستدعي الكلمة الأخرى.[8]

---

1. المرجع نفسه، ، ص14.
2. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204.
3. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص14.
4. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص187.
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص96.
6. المرجع نفسه، دلائل الإعجاز ، ص16.
7. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224.
8. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص15.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

وقرينة الأداة قسم فيها حسان الأدوات إلى نوعين " أحدهما الأدوات الداخلة على المفردات [1] ثم أضاف قائلاً " ومثال أدوات الجمل النواسخ جميعاً وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والتمني والترجي والعرض والتحضيض والقسم والشرط والتعجب والنداء ومثال الأدوات الداخلة على المفردات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتنفيس والتحقيق والتعجب والتقليل والابتداء والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحداً" [2] .

وقد تحدث عن قرينة الأداة عندما تناول مسألة تعلق الحرف بالاسم والفعل فقسمها إلى ثلاثة أضرب، ذكر في الضرب الثاني الأداة الداخلة على المفرد ومثل لها بحروف العطف مثل "جاءني زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو"[3] .

وذكر في الضرب الثالث الأداة الداخلة على الجملة ومثل لها بحروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه" [4] .

وعندما تناول "حسان" قرينة الربط ذكر أنه يتم بالضمير العائد أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو بإعادة المعنى أو بالعهد" [5] .

قد أورد الجرجاني عندما تناول أهمية النظم أنه – أي النظم – ينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء" وموضع" الفاء" من موضع "ثم" وموضع" أو" من موضع" أم" وموضع" لكن" من موضع" بل"[6] .

فقد أشار في النص أعلاه إلى الربط بالحرف، وقد توسع في هذا عندما تناول (الفصل و الوصل).

هكذا نجد القرائن اللفظية متفرقة في ثنايا نصوص الجرجاني وفيما يلي نص وردت به بعض القرائن اللفظية والمعنوية يكون ختاما لهذا الموضوع يقول الجرجاني: "ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء (الإسناد) أو يصف شيئاً بشئ (التبعية) أو يضيف شيئاً إلى شيء(النسبة) أو يشرك شيئاً في حكم شيء (التبعية) أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه لشيء (التخصيص) أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء (التضام) وعلى هذا السبيل وهذا كله فكرٌ في أمور معلومة معقولة زائدة على اللفظ" [7] .

نخلص بعد هذه المقارنة إلى أن نظرية النظم كانت الأساس الذي استلهم منه حسان نظريته ثم أعاد النظر فيها ووضع قوانينها ووضح أقسامها.

1. المرجع نفسه، ص224-225.
2. المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
3. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص16.
4. المرجع نفسه، ص16.
5. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص225.
6. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص77-87.
7. المرجع نفسه، ص87.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

النتائج:

وفي ختام هذه الدراسة نستعرض أهم النتائج التي توصلت إليها:

1. أولى عبد القاهر الجرجاني التركيب (النظم) عناية خاصة بل جعله مناط الجمال .
2. إنّ مفهوم معاني النحو عند الجرجاني هو مفهوم واسع يتجاوز حدود النحو بمعناه الحالي (الإعراب)، فهو يجمع إلى جانب السلامة الإعرابية جوانب بلاغية تتعلق بتركيب الكلام.
3. عرف الجرجاني مفهوم القرائن وتحدث عنه وفصّل القول فيه متناولاً معظم القرائن التي تحدث عنها تمام حسان وإن لم يستخدم مصطلح القرائن.
4. تعد قرينة التعليق من أهم القرائن التي أشار إليها كلٌّ من الجرجاني وتمام حسان.
5. وعلى الرغم من اختلاف غاية كلٍ من الجرجاني وتمام حسان، فقد كانت غاية الجرجاني بلاغية، بينما كانت غاية تمام حسان نحوية، إلاّ أنّ نظرية النظم تعتبر أساساً انطلق منه تمام حسان.
6. يمتاز عمل الجرجاني عن عمل تمام حسان بالشمول، إذ أنّ نظرية النظم لها عدة جوانب بلاغية ونحوية تركيبية، وأدبية جمالية، بينما نظرية القرائن عند تمام حسان تقف عند الجانب اللغوي النحوي فقط.
7. إنّ تأثر نظرية القرائن بنظرية النظم لا ينفي الأصالة عند جهد تمام حسان فقد اجتهد في استخلاص نظريته وتثبيت أركانها.
8. أشار الجرجاني إلى غموض النظم ودقته وحاجته لإعمال العقل وإحالة الفكر لاستخراج دقائقه وأسراره.

مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

فهرس المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م.
3. البحتري، الديوان، المجلد الثاني.
4. وليد محمود مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية، دار الفكر ، القاهرة، 1403هـ-1983م.
5. محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 1973م.
6. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوظيفي،
7. مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1947م.
8. عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، عالم المعرفة، الكويت، 1422هـ-2001م.
9. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1409هـ-1988م.
10. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي، ط3، 1420هـ-1999م.
11. تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1430هـ-2009م.